

الشراكة قطاع عام خاص : حالة الجزائر

نزار بسمة، طالبة دكتوراه

مخبر تسيير المؤسسات

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

البريد الإلكتروني: nezarbesma@yahoo.fr

بن سعيد محمد

مخبر تسيير المؤسسات

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

البريد الإلكتروني: benssaide@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على بعض التجارب في مجال الشراكة قطاع عام خاص وأثر هذه الشراكة على المؤسسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية بصفة عامة والجزائر خاصة. حيث تطرقنا إلى بعض التجارب التي قامت بها المملكة المتحدة، فرنسا، كندا، وكذلك الجزائر، وأشرنا إلى توضيح مدى استفادة هاته الدول من نمط الشراكة قطاع عام خاص. **الكلمات المفتاحية:** الشراكة قطاع عام خاص، تجارب دول متقدمة، الشراكة الأجنبية، تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

This paper aims to shed light on some of the experiences in the field of partnership sector (Public - Private) And the impact of this topic partnership on economic institutions in the capitalist countries in general, and especially Algeria, Where we talked to some of the experiments carried out by the United Kingdom, France, Canada, as well as Algeria, and we pointed out to clarify the extent to which these circumstances countries of partnership sector (Public - Private) pattern.

Keywords : Partnership Sector (Public - Private) - The experiences of developed countries
Foreign partnership - Rehabilitation of economic institutions

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية سريعة ومتلاحقة حتى أصبح العالم شبيه دولة صغيرة بفعل عامل تكنولوجيا المعلومات ما أدى إلى توسع مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، وسيطرة أعمدة العولمة الاقتصادية حيث تلاشت الحواجز السياسية والجغرافية ما أدى إلى تقارب الأسواق في مختلف دول العالم لتشكل سوقا عالمية موحدة، لذا فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية أمام تحديات قوية، وليس من السهل مواجهتها بمفردها، فلجأت إلى إستراتيجية الشراكة كآلية للتعاون والحد من وقع هذه التحديات والنهوض باقتصادها، وتعتبر عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أنجع الآليات الفعالة في تطبيق التعاملات الاقتصادية الحكومية في كثير من الدول. وهناك عدة أسباب لاستخدام هذه الوسيلة من أهمها الحصول على النتائج الايجابية و الكوادر المؤهلة والتخصيص الأمثل للموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى ، وطبيعة الأنشطة التي تؤسس الشراكة من أجلها والتي يتطلب تنفيذها السرعة والمرونة التي عادة لا تتوفر في أداء الأجهزة الحكومية.

كما أثبتت تجارب الشراكات إلى أن التوجه الأفضل يكمن في تعبئة موارد القطاعين العام والخاص في إطار الشراكة ضمن إطار اقتصادي سليم ومتفاعل مع التغيرات يستجيب لطموح المستثمرين الخواص ولحاجة الاقتصاديات الوطنية للتمويل وتقاسم الأعباء والمخاطر بين القطاعين، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الآتية : ما مدى نجاعة تجارب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول الرأسمالية بصفة عامة والجزائر خاصة؟

وللإجابة على هاته الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماذا نقصد بالشراكة قطاع عام خاص؟

- ماهي التجارب التي قامت بها الدول الرأسمالية في مجال الشراكة قطاع عام خاص؟

- ماهي التجارب التي قامت الجزائر بها في مجال الشراكة قطاع عام خاص؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: حققت تجارب الشراكة قطاع عام خاص في الدول الرأسمالية نجاحا في العديد من المشاريع.

الفرضية الثانية: حققت الجزائر نتائج إيجابية في مجال الشراكة قطاع عام خاص.

1- الإطار المفاهيمي للشراكة قطاع عام خاص:

❖ مفهوم الشراكة:

- الشراكة هي نموذج للتعاون المستمر بين طرفين أو أكثر في إطار يتجاوز العلاقة التجارية العادية بهدف

تحسين خدمات الزبون النهائي وذلك من أجل ضمان تنافسية الطرفين. (عبد الكريم، س. 2007: 15)

- وهي تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيا، لأجل التعاون في مشروع معين، أو نشاط خاص بتكثيف

وتنسيق الجهود وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية. (B.Garrette et P.Dussauge, 1995: 27)

ونجد أنه لا يوجد تعريف موحد للشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الدولي:

- صندوق النقد الدولي: "هي الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدولة."

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي: "اتفاقيات يتم إبرامها ما بين الدولة وبين شريك أو شركاء متعددين من القطاع الخاص، يقوم بموجبها الشركاء الخواص بتوفير خدمات، بحيث أن أهداف مردوديتهم ترتبط بالنقل الكافي للمخاطر إلى الشريك الخصوصي." (المجلس الإقتصادي والإجتماعي البيئي، 2014: 11)

يتضح من خلال هاته المفاهيم أن مفهوم الشراكة قطاع عام خاص يتطور باستمرار، وأنه يمكن أن يتلاءم مع طبيعة وتعقيد العمليات التي يتعين إنجازها.

2- التجارب الخاصة في مجال الشراكة قطاع عام خاص:

وسنقوم بعرض بعض التجارب الدولية لعدد من الدول الرأسمالية المتطورة، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا، وكذلك التجارب الجزائرية في مجال الشراكة قطاع عام خاص وسنقف على أهم إنجازاتها وكذلك تقييمها وسنستلها بالتجربة الانجلوساكسونية بعدها التجربة الفرنسية تليها التجربة الكندية، وفي الأخير التجربة الجزائرية.

2-1- تجربة المملكة المتحدة

تعد المملكة المتحدة البريطانية السبّاقة في هذا المجال من التعاقد، بحكم العامل التاريخي والتطورات الاقتصادية السائدة في ثمانينات القرن الماضي في بريطانيا. خلافا للاعتقاد الشائع، لا تعتبر سياسة الشراكة البريطانية بين القطاع العام والقطاع الخاص وسيلة لتقليص الدور أو النفوذ الحكومي في الاقتصاد، بل وعلى العكس تعتبر بديل لظاهرة الخصخصة التي ظهرت سابقا، تعد حكومة المحافظين بزعامة رئيس الوزراء جون ميجور آنذاك أول من أعطى الانطلاقة الرسمية للشراكة بين القطاعين وبالتحديد سنة 1992 إلا أن مبادرة التمويل الخاص Private Finance Initiative (PFI) كانت سارية المفعول منذ التوقيع على عقد إنشاء جسر الملكة إليزابيث سنة 1987 بحيث تمت في سياق الإصلاحات التي باشرتها مارغريت تانشر لتعزيز المنافسة بين القطاعين العام والخاص لتوفير السلع والخدمات العمومية.

وقد تزايد استعمال هذه العقود من الشراكة مع بداية سنة 1995 مع مجيء حكومة "توني بلير" حيث واصلت وضاعفت من هذه السياسة (PFI) حيث روجت لها كشكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص ووضعت في خدمتها هياكل استشارية متخصصة في مجال الإشراف على العقود بدءا بـ :

L'office of Gouvernement Commerce ثم Treasury Task Force بالإضافة إلى إدراج قواعد جديدة في التسيير خاصة في مجال مقارنة التكاليف أو مايعرف بـ : Public Sector Comparator وفي الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000 تضاعفت العقود المبرمة. (لكحل، أ. 2013: 85)

وفي مايلي بعض النماذج من تجربة المملكة المتحدة في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

❖ تجربة الشراكة في مجال الصحة:

عملت حكومة المحافظين على ضخ أموال ضخمة من ميزانية الدولة في قطاع الصحة العمومية بهدف تأهيله وتوفير خدمات أفضل. ويعد هذا القطاع من بين القطاعات الغير محظوظة رغم جسامه الدور الذي يقوم به، ولذلك عملت الدولة على تمويل جانب هام من المصحات الخاصة المسيرة لمرفق عام يتمثل في تأمين العلاج للجميع مقابل معلوم. ويندرج التمويل في إطار مبادرة تمويل عمومي PFI للمرفق الوطني للصحة الذي يعاني من تهترئة بنيته الأساسية التي تعود إلى سنة 1984، مما جعله من المرافق التي لم تواكب التطور الذي شهدته قطاعات الإنتاج الأخرى خاصة في مجال التصنيع الحربي والسيارات وغيرها من القطاعات الإستراتيجية. والجدير بالملاحظة أن هذه الآلية تمثلت في البداية في وضع تمويلات لضخها في تحسين البنية الأساسية لقطاع الخدمات الصحية من مستشفيات ومصحات وهيكل إستشفائية. وقد تم عرضها في شكل عقود صفقات تبرمها الدولة مع القطاع الخاص مقابل مساهمة هذا الأخير في جزء من رأس المال المخصص للمشروع واستغلال خدمات التصرف في إسداء خدمات العلاج إلى المواطنين في نطاق عقد لزمة أو شراكة تتراوح مدته بين 20 و 30 سنة. وقد أفرزت التجربة بروز خدمات مساندة للقطاع الصحي بعد أن كان التصرف فيه موكل للدولة ففي حدود سنة 1994 تم تطوير تجربة تمويل القطاع العمومي للصحة إلى شراكة بين مجمع مكون من عدة متدخلين خواص لتمويل مشاريع عمومية مركبة من بناءات وتجهيزات تقنية و خدمات فنية مثل شبكة الاتصالات والكهرباء والبنية الأساسية، وفي سنة 2004 تطور نسق الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص إذ واصل حزب العمال الحاكم سياسة الشراكة بنسق مغاير حيث فتح مساهمة الخواص في تمويل مشاريع الشراكة رغم معارضة بعض النواب من حزب العمال البريطاني. والجدير بالملاحظة أن المملكة المتحدة أقرت هذه السياسة لما لها من فوائد على الاقتصاد من ناحية، وما حققته من جودة للخدمات العمومية للصحة التي أثرت إيجابيا على مستوى العيش والرفاهية.

❖ تجربة الشراكة في تأمين خدمات التعليم:

سعت الحكومات البريطانية المتعاقبة على اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم باعتباره من المرافق العمومية الحيوية وذلك بإحداث مؤسسات تعليم. وقد انطلقت في البداية في ضخ الموارد المالية اللازمة في شكل عروض للمستثمرين الراغبين في ذلك وتطورت لتغطي خدمات متنوعة تتمثل في البنية الأساسية ثم التجهيزات ثم التربية والتعليم والخدمات المصاحبة كالتنظيم والعناية بالمحيط المدرسي وخدمات النقل والأكل والرحلات والترفيه ليصبح قطاع التربية من قطاعات الخدمات التي تعتمد التمويل الذاتي. وقد لاقت هذه التجربة نجاحا باهرا استأنست به بعض البلدان الأخرى مثل فرنسا و ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا، غير أن هذا النجاح لا يخفي ارتفاع كلفة التعليم التي أدت إلى إقصاء أبناء الفئات المحدودة الدخل.

❖ تجربة الشراكة في مجال السجون:

تمثلت هذه التجربة التي انفردت بها المملكة المتحدة في تدخل القطاع الخاص في تمويل بناء سجون جديدة وصيانة وترميم السجون القديمة مع توفير الخدمات اللازمة عن طريق المناولة. (المدرسة الوطنية للإدارة، 2010: 75)

✓ تقييم تجربة المملكة المتحدة في مجال الشراكة:

تعتبر المملكة المتحدة كمثل يقتدى به لما في جعلتها من مجموعة متنوعة من أشكال عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص والقطاعات الحكومية، حيث ساهم القطاع الخاص في تمويل عدة مشاريع عمومية مثل التربية و خدمات الصحة وقطاع السجون، و هذه التجارب حققت إنشاء عدة مرافق ذات جودة عالية من خلال عقود الشراكة وسلبات كباقي التجارب.

2-2- تجربة فرنسا:

كمثيلتها بريطانيا فرنسا عرفت هذا النمط من التمويل منذ سنة 1988، أي بعد سنة واحدة فقط من انطلاقها ببريطانيا (جسر الملكة إليزابيث)، إلا أن هذا النمط من الاستثمار عرف دفعة قوية في هذا البلد المعروف بتقاليدته القانونية بعد صدور تشريع سنة 2004 والذي أعطى الصبغة القانونية لهذه العقود والمتمثل في مصلحة المنظمة لهذا النوع من الشراكات و المعروفة اختصاراً بـ : "MAPPP"

"Mission d'appui aux partenariats public-privé" والتي تقوم بالتحقق في صحة التقييمات الأولية للمشاريع المعدة من قبل السلطات المتعاقدة مع تقديم الدعم لمؤسسات القطاع العام في التحضير والتفاوض ومتابعة عقود الشراكة. ومن بين ما تتميز به عقود "PPP" في كونها قابلة لأن تتم على المستويات الحكومية المركزية واللامركزية أي أنها قد تكون على مستويات مختلفة من الحكومة مع نسبة 23 % من العقود المنجزة حتى 2012 (الوزارات والمؤسسات العامة والشركات الوطنية)، أو في السلطات المحلية مع نسبة 77% من العقود المنجزة حتى 2012 (المقاطعات، الإدارات والبلديات)، ويمكن استخدامها في جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً (مثل النقل، والصحة، والعدل، والتعليم، والمرافق الحضرية و البيئية، وكفاءة الطاقة، والاتصالات، والرياضة، والثقافة).

وفي الجدول التالي أهم المراحل و الأحداث التي رافقت تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية الفرنسية. (لكحل، أ. مرجع سبق ذكره: 89).

جدول رقم (01): أهم المراحل و الأحداث التي رافقت تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية الفرنسية.

السنة	الأحداث المرتبطة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص
1988	أول شكل من أشكال الشراكة في فرنسا الاستئجار الإداري والتمويل من طرف الخواص.
1994	الرخص مؤقتة للخواص للعمل في قطاع الخدمات العمومية.

2002-2004	التدابير القطاعية لتشجيع الشراكة بين القطاعين.
2003	إطلاق مشروع مستشفى عمومي (انتهت الأشغال به سنة 2007) بمشاركة هامة من الخواص في شكل PPP .
2004	دخول التشريع القانوني Ordonnance و القاضي بالإدراج القانوني لـ PPP تحت إشراف MAPPP .
2005	إنشاء وبدأ عمليات MAPPP على أرض الواقع.
2008	تسهيلات قانونية للمتعاملين في هذا النوع من العقود.
2011	الختام المالي لأكبر عملية من صنف PPP في أوروبا مشروع (TGV Tours De Bordeaux) .
2012	أصبحت فرنسا الرائد في السوق PPP في أوروبا.

❖ أهم المشاريع المنجزة:

يمثل برنامج إنجاز 3 سجون وبناء مستشفيات جامعية، النواة الأولى للشراكة بين القطاعين العام والخاص بفرنسا. وامتدت التجربة لتشمل قطاعات هامة أخرى على غرار التمويل العمومي والطرق والشبكة الحديدية والمنشآت الرياضية والاتصالات وجمع النفايات. ومن بين أبرز هذه المشاريع:

- المعهد الوطني للرياضة والتربية البدنية: 250 مليون أورو لمدة 30 سنة؛
- الملعب الرياضي بمدينة ليل: 430 مليون أورو؛
- عقد كراء لمدة 30 سنة لإنجاز قطب صحي واستشفائي بـ Nancy بمبلغ 70 مليون أورو؛
- مركب صحي بجنوب فرنسا: 340 مليون أورو؛
- القطب الطاقوي بمستشفى Estaing: 35 مليون أورو لمدة 20 سنة؛
- القطب الطاقوي بمستشفى Alès: 12 مليون أورو؛
- مشروع مراقبة بالكاميرا لمدينة باريس: 44 مليون أورو.

✓ تقييم التجربة الفرنسية:

تم توجيه النقد لبعض المشاريع منها على سبيل المثال:

- المركز الصحي بجنوب فرنسا: حيث طالب المستثمر بتعويض من الدولة بمبلغ 100 مليون أورو بسبب الإذن بتوقف الأشغال لمدة شهرين.
- مقر وزارة الدفاع: قدر مبلغ الكراء الأولي بـ 100 مليون أورو وتم تحيينه ليصبح 130 مليون أورو أي تقريبا نفس معلوم الكراء الحالي مقابل التخفيض في المساحة المشغولة بحوالي 20 ألف متر مربع.

• وبالرغم من ذلك تجدر الإشارة إلى أن القطاع الصحي والاجتماعي بفرنسا أمكن له فتح باب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الخدمات الصحية والمستشفيات والخدمات الاجتماعية بواسطة

قانون الجمعيات الفرنسية الصادر سنة 1901. (المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سبق ذكره: 81)

نصل إلى أن التجربة الفرنسية أثبتت أن العمل الجماعي باستثمار أموال القطاع الخاص بالإضافة إلى القطاع العام ساهم في إرساء نموذج ناجح من الشراكة في هذا المجال حيث ساهم في إرساء ثقافة إدارية للشراكة، وسمح بتطوير الشراكة الاجتماعية والصحية إلى شراكة تعاقدية من أجل خدمة الوطن.

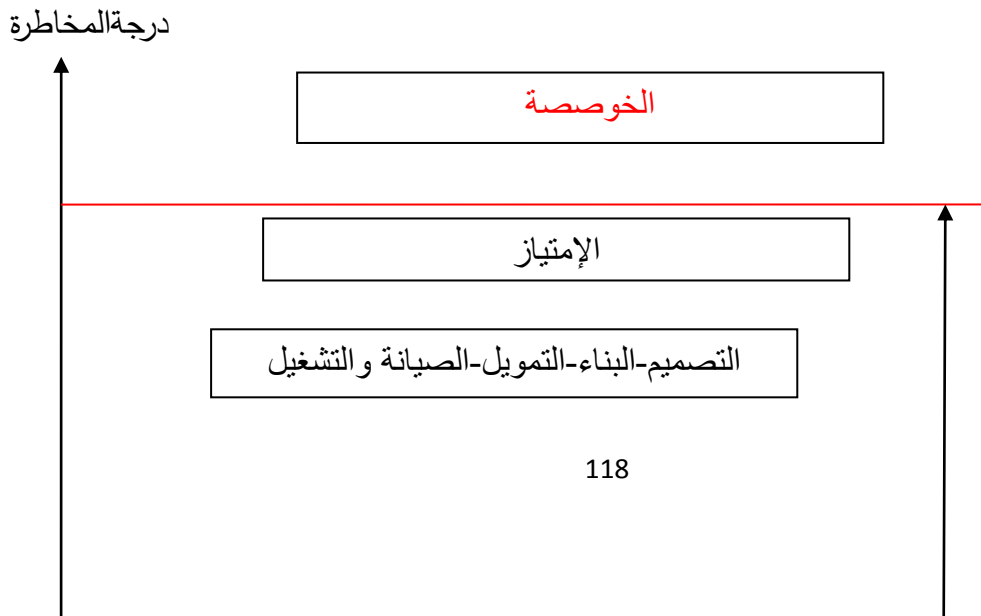
2-3- تجربة كندا:

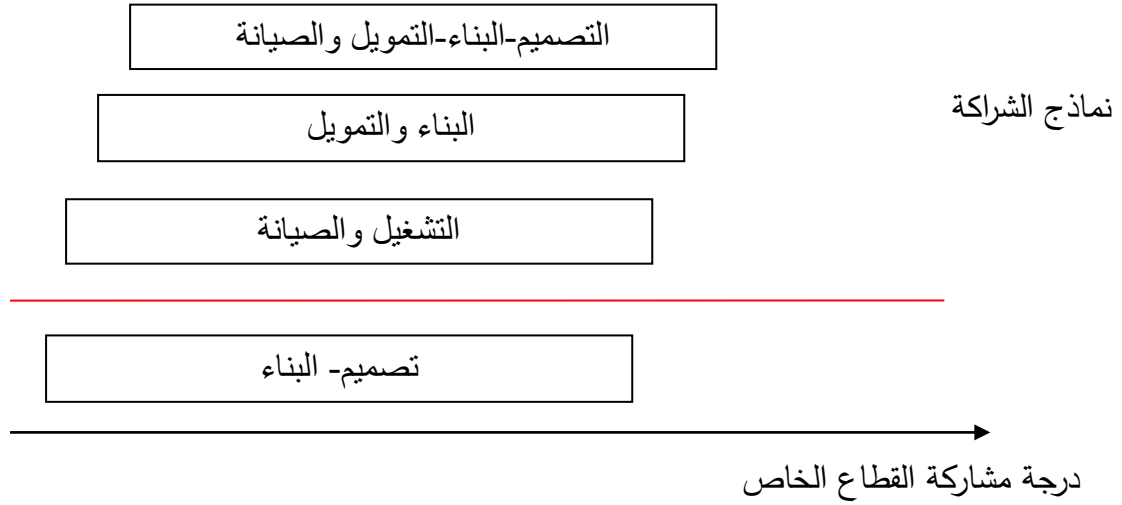
تعتبر كندا من الدول الرائدة والمتطورة فنيا عندما يتعلق الأمر بالشراكة بين القطاعين وهي التي تبنت نمط الشراكة بين القطاع العام والخاص منذ سنة 1988. اهتمت الحكومات الاتحادية المتعاقبة في كندا بهذه العقود خصوصا في مشاريع البنية التحتية نظرا للكفاءة العالية التي يتميز بها القطاع الخاص بالإضافة إلى السرعة في الإنجاز (عامل الوقت) والتكلفة على حد سواء ومن أهم عوامل نجاح هذه الشراكة في كندا:

- التنسيق بين الأقاليم والحكومة الاتحادية؛
- منح التوكيلات للقيام بالعمليات من طرف حكومات الأقاليم؛
- السوق الكندي الجذاب؛
- العدالة والشفافية؛
- تكافؤ الفرص لمقدمي العطاءات؛
- لا أفضلية للمحليين على الأجانب؛
- التزام القطاع العام بالتوكيلات؛
- الكفاءة في اختيار مقدمي العطاءات.

والشكل التالي يمثل نماذج الشراكة بين القطاع العام والخاص في كندا باعتبارها تتمحور حول عنصرين: درجة المخاطرة، ودرجة مشاركة القطاع الخاص. (لحل، أ. مرجع سبق ذكره: 98)

الشكل رقم (01): نماذج الشراكة بين القطاع العام والخاص في كندا.





وقد سجلت المشاريع العديدة والضخمة والمتنوعة المنجزة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بكندا العديد من النجاحات، ولكنها أفرزت أيضا العديد من الإشكاليات على مستوى مسؤوليات الدولة في مجال الرقابة والمتابعة. ولوضع حد لهذه الإشكاليات قامت حكومة " الكيبك " بوضع إطار قانوني لمنظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمقتضى القانون عدد 61 لسنة 2004 المؤرخ في 15 ديسمبر 2004. ويهدف هذا القانون إلى بعث وكالة للإشراف على العلاقة بين الشريكين العام والخاص وفض كل ما يطرأ من خلافات بينهما. (المدرسة الوطنية للإدارة. مرجع سبق ذكره: 83)

نستخلص أن حكومة الكيبك اهتمت بموضوع الشراكة من أجل تطوير جودة الخدمات للمواطنين بأدنى تكلفة وهذا ما أدى إلى نجاح العديد من المشاريع في هذا المجال.

2-4 تجارب الجزائر في مجال الشراكة:

إن التطورات الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، أجبرت السلطات إلى فتح مجال الشراكة الأجنبية، وفيما يلي بعض تجارب الجزائر في مجال الشراكة.

2-4-1 اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، ويسعى هذا الاتفاق من الناحية النظرية، إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتسابق مع اتفاقيات الـ GATT 1994 والاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. (زعباط، ع: 56)

بنود اتفاق الشراكة: ويتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي النقاط التالية:

- تطوير المبادلات و ضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال.
- ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الاستثمارات.
- تفضيل المبادلات البشرية في إطارات الإجراءات الإدارية.
- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل تعزيز علاقات التعاون فيما بينهم.
- احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والجزائر الموقع في: 26 أبريل 1976 بالجزائر. (لنزر، ع. بوعزيز، ن. 2009: 32)
- ✓ ومن الإيجابيات المنتظرة من اتفاق الشراكة:
- أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعيد ذلك بمثابة تأمين و ضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص؛ مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.
- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة وتعريضها من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.
- تثمين الموارد البشرية وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية. (زعباط، ع. مرجع سابق: 64)
- 2-4-2 اتفاق الشراكة بين الجزائر وحكومة مملكة الدانمارك:**
- يهدف الاتفاق الموقع بين الجزائر و الدانمارك إلى تكثيف التعاون الاقتصادي والمصلحة المتبادلة بين الطرفين، وذلك من خلال توفير الشروط الملائمة لاستثمارات مستثمري أحد الطرفين على إقليم الطرف المتعاقد الآخر بناء على معاملة عادلة ومنصفة للاستثمارات المتبادلة.
- كما تضمن الاتفاق مجموعة من المبادئ المعمول بها من طرف الجزائر والدانمارك من أجل ترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة منها:
- أن يقبل كل طرف متعاقد وفقا لقوانينه ونظمه استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وأن يشجع هذه الاستثمارات وتقدم كل التسهيلات.
- أن تتمتع استثمارات مستثمري كل طرف متعاقد في كل الأوقات بالحماية والأمن على إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- لا يجوز لأي من المتعاقدين أن يعرقل بإجراءات غير معقولة تسيير استثمارات الطرف المتعاقد الآخر على إقليمه.

- يجب على كل من الطرفين المتعاقدين احترام أي التزام يكون قد عقده بنصوص استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، وهي نفس الصياغة الواردة في نص المادة الثالثة من الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا عام 1994، في مجال حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة. (ثلجون، ش. 2006: 27)

2-4-3 الشراكة الجزائرية الفرنسية (مصنع رونو للسيارات):

وتعتبر رونو (Renault) مجموعة فرنسية لإنتاج السيارات وأنواع أخرى من العربات، تأسست في 25 فيفيري 1899، ويقع المقر الرئيسي للشركة في ضاحية بولون بيلنكورت غرب باريس بفرنسا.

حيث قال الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية والتنمية الدولية لورون فابيوس بمناسبة خروج أول سيارة من نوع "سيمبول الجديدة" سنة 2014 من المصنع، الذي افتتح يوم 10 نوفمبر المنصرم بحضور الوزير الأول عبد المالك سلال وطاقم حكومته إضافة إلى وزير الخارجية الفرنسي لوران فابوس ووزير الاقتصاد الفرنسي وإدارة رونو أول سيارة قيل إنها جزائرية الصنع من علامة رونو الفرنسية، إن مصنع السيارات "رونو" يعكس "شراكة جزائرية-فرنسية مثالية وثلاثية العمل الطموح-الصدقة".

وقال فابيوس "أنا متأكد أنه سيكون لهذه الشراكة نجاحا كبيرا". وأضاف "سنرتقي بشراكتنا إلى مستوى جد عالي"، معلنا أن هذا الانجاز "سيتمتع بعمليات شراكة هامة أخرى في مختلف المجالات الصناعية مثل صناعة المروحيات وفي ميدان السياحة".

وأكد الوزير الأول عبد المالك سلال في نوفمبر المنصرم بوهران، أن مصنع رونو للسيارات بواد تليلات "انجاز كبير" و"نموذج" للشراكة "رابح رابح" بين الجزائر وفرنسا. وقال سلال عقب تدشين المصنع "هذا الانجاز الكبير هو ثمرة تعاون بين مؤسسات عمومية وطنية والمصنع الفرنسي للسيارات "رونو" ويشكل مثالا للشراكة الناجحة "رابح رابح"، التي نطمح إلى مضاعفتها عبر التراب الوطني في مختلف الميادين".

وأشار رئيس الدبلوماسية الفرنسية إلى أن العلاقات الجزائرية الفرنسية ستعزز أكثر على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية. وبعد عامين من الأشغال يدخل المصنع في عملية صناعة السيارات من خلال خط إنتاجي يقدر معدلته السنوي بنحو 25 ألف سيارة مع إمكانية صناعة سيارات من نفس الطراز وبتجهيزات رفاهية كاملة أو أقل، حسب الطلب. وبلغت تكلفة هذه العملية الاستثمارية إلى حد الآن بنحو 50 مليون أورو، وهو رقم مرشح للارتفاع وفق مخطط نمو الشركة التي تطمح إلى بلوغ غلاف مالي استثماري في مرحلة ثانية بنحو 400 مليون أورو يتناسب وهدف الشركة بلوغ معدل إنتاج 75 ألف سيارة ثم 800 مليون أورو على المدى المتوسط من أجل الوصول إلى صناعة 150 ألف سيارة في السنة. (جريدة السلام اليوم الجزائرية. 2015، 01:10)

وهو المصنع الذي بنى أساس شراكة بين الجزائر والعملاق الفرنسي تحت مسمى القاعدة الاستثمارية 51 / 49 حيث تملك الجزائر نسبة 51 بالمائة مناصفة بين الأسانفي والوكالة الوطنية للاستثمار، إلا أن هذه السيارة واجهت انتقادات لاذعة من قبل المستهلكين الجزائريين الذين صدموا بالسعر الذي فرض عليهم فالسيارة التي لطالما حلم بها الجزائريون جاءت بسعر صادم تجاوز 128 مليون سنتيم، على الرغم من الوعود المتكررة

للعلاق الفرنسي رونو إلا أن سعرها الذي جاء مرتقعا ومواصفاتها التي تشبه إلى حد بعيد سيارة سامبول المستوردة والتي ينتجها مصنع رومانيا أخلطت حسابات الجزائريين الذين بنوا أحلاما على هذه السيارة الموعودة خاصة بعد التوجيهات الأخيرة والطلب الذي وجهه وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب إلى المسؤولين عن الشركة بتخفيض أسعار السيارة مقابل حصولهم خلال المرحلة الثانية من الإنتاج على تخفيضات جبائية إضافة إلى تخفيض الرسم على القيمة المضافة، حيث قاربت أسعار السيارات الألمانية المعروفة بجودة التصنيع في وقت تحتل فيه سامبول ذيل الترتيب في مبيعات السيارات في أوروبا خاصة بعدما منعت السيارات من هذا الطراز التي ينتجها مصنع رومانيا من السير في الطرق الأوروبية بسبب عدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس العالمية وتسببها في كثير من حوادث المرور، حيث يصف الجزائريون من يقوم باقتناء سامبول بأنه وقع وثيقة وفاته بيده. (جريدة البلاد الجزائرية. 2015، 01:35)

من جهة أخرى، سيتم التوقيع على اتفاقات في مجالات أخرى مثل التكوين المهني فبالمناسبة سيتم التوقيع على إتفاق شراكة بين مدرسة جزائرية وأخرى فرنسية ووزارة جزائرية ومؤسسة فرنسية (شنايدر إلكترونيك) في إطار معهد تكوين في مهن الكهرباء. وتم التأكيد في باريس على انسجام العلاقات الجزائرية الفرنسية في المجال الاقتصادي، وذلك ما تأمله السلطات الجزائرية لتقليص البطالة لدى الشباب من خلال تعزيز فرص توظيفهم وهو تحد تواجهه الجزائر وباريس على حد سواء. وقد احتلت فرنسا، مؤخرا، المرتبة الثانية، ضمن المومنين الأجانب للجزائر، بعد الصين، بعد أن كانت المومون الأول لها بحصة سوق بلغت 12.3 % سنة 2012. وتعتبر زبونها الرابع بحيث قدرت الصادرات الفرنسية نحو الجزائر بقيمة 6.3 مليار أورو سنة 2012 مقابل 3.7 مليار من الواردات من الجزائر للسنة المرجعية منها 97 % من المحروقات.

ويعتبر الفائض التجاري لصالح فرنسا بـ 205 مليار أورو سنة 2012 وتعد فرنسا من جهة أخرى نحو 450 مؤسسة في الجزائر. (جريدة الحرية الجزائرية. 2015، 01:41)

2-4-4 الشراكة بين الجزائر (سيور) و (أغبار) الإسبانية:

شركة سيور (شركة المياه والتطهير) هي شركة عمومية ذات طابع تجاري أنشأت في الفاتح من أبريل 2008 بمساهمة مشتركة بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير. منذ إنشائها أشرفت الشركة على تسيير خدمات المياه بالولاية بالتعاون والتشارك مع خبراء أغبار، هذا المتعامل الكاتالوني (Aguas de Barcelona) وهي شركة إسبانية الجنسية أنشأت سنة 1876 وهي أحد فروع الشركة الفرنسية الأم Suez environnement يتواجد مقرها الاجتماعي بمدينة برشلونة مقاطعة كاتالونيا بإسبانيا، تحتل المرتبة الأولى في السوق الإسبانية بحيث تحتكر توفير خدمتي المياه والتطهير في 1000 بلدية من مجموع 8000 بإسبانيا فمن نسبة 42% من حجم السوق الإسبانية المسيرة من طرف الخواص تسيطر شركة أغبار على نسبة 62% من حصة الخواص. ويصنف عقد الشراكة بين الشركة سيور المتمثلة في القطاع العام و الشريك الخاص أغبار ضمن عقود الإدارة، حيث بلغت قيمة صفقة التعاقد 30 مليون أورو.

وتهدف الشراكة لخلق وتطوير مؤسسة خدمات عمومية عالية الأداء، وقادرة على التجاوب مع احتياجات سكان مدينة وهران فيما يخص خدمات المياه. هذه الشراكة تشكل عملية تعاقدية مناسبة وتحدد التزامات قوية بين الشريكين (سيور وأغبار) على أساس:

- ضمان مزيد من الانضباط في إدارة خدمات العامة لمياه الشرب والصرف الصحي لتحسين نوعية حياة المواطنين وزيادة التمويل على مستوى كامل بلديات وهران.
- إدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي لولاية وهران بطريقة فعالة وذلك من الناحية البيئية، الاقتصادية والتقنية.

ينص عقد الإدارة بين سيور وأغبار على ضرورة الوصول للأهداف التالية:

- خدمة المياه الصالحة للشرب على مدار 24/24 سا
 - تسيير الصرف الصحي (معالجة وتقنية مياه الصرف الصحي)
 - تحسين قدرات الموظفين عن طريق التكوين
 - إدارة الزبائن لزيادة المردود التقني والتجاري
 - تطوير التسيير الاقتصادي والمالي
 - إنجاز خطط خاصة بالأمن والاتصال
- للوصول للأهداف المسطرة تبنت الشركة المسيرة جملة من المبادئ للرفع من كفاءة التسيير للكوادر من خلال تحويل المهارة من مسيري أغبار إلى المسيرين الجزائريين من خلال توفير 21 تقني وخبير في مجال رسم الخرائط، الصيانة والنوعية.

✓ وقد حققت هاته الشراكة العديد من الأهداف المسطرة مسبقا وأهمها:

- توسيع نطاق التغطية: حيث قامت سيور بمشاريع تجديد محطات الضخ وزيادة الموارد المائية حيث تتضمن إعادة تهيئة، تنظيف وتوسيع محطات الضخ التي تؤمن احتياجات سكان مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب مع تدعيم الموارد المائية اللازمة لتلبية احتياجات السكان القادمة، إلا أن 7% من السكان ليس لديهم إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب باستمرار.
- نوعية الخدمة: عمدت سيور بالشراكة مع أغبار على تحسين خدمات المياه من حيث استمرارية الخدمة واحترام معايير المياه الصالحة للشرب.

- الفعالية التشغيلية: حققت سيور في هذا الجانب عدة إنجازات نلخصها فيما يلي:

- الحد من التسرب وإعادة تأهيل شبكة التوزيع.
- تطهير مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار.
- نظام التحكم والتسيير عن بعد.
- التأثير على الأسعار.

• تدريب العمال ونقل المعارف.

وقد أحدثت الشراكة تغيير جذري في الخدمات المقدمة من قبل الشركة، حيث استطاعت هذه الأخيرة جعل خدمات المياه وفق معايير دولية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مياه الشرب على مدار 24 ساعة بنسبة 99.7% سنة 2012.
- إعادة تهيئة 756 كم من شبكة توزيع مياه الشرب منذ 2008 حتى 2013.
- وضع خرائط جغرافية ونظام التحكم عن بعد.
- زيادة الموارد المائية المخصصة 300.000 م³/يوم بعدما كانت 140.000 م³/يوم سنة 2012.
- زيادة عدد الزبائن (السكان) من 1.356.999 ساكن سنة 2008 إلى 1619940 سنة 2012 (+20%). (لحل، أ. 2013، مرجع سابق: 128-162)

وبالرجوع إلى الأرقام والنتائج التي حققتها شركة سيور يمكن استنتاج أن الشراكة بين سيور وأغبار قد حققت أغلب الأهداف التي تم تسطيرها مسبقا ضمن مدة سريان العقد (5 سنوات والنصف) وعليه وبشكل عام فإن الشراكة بين أغبار والجزائر (سيور) كانت إيجابية إلى حد بعيد.

✓ اعتماد الشراكة الأجنبية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية:

تمتاز الشراكة الأجنبية بكونها تتسبب في احتكاك المؤسسات الوطنية بالمؤسسات الأجنبية، فهذا الالتقاء يمكن أن يكون ذو فائدة كبيرة بالنسبة للمتعاين الجزائري الذي سيستفيد من المهارات التسييرية للمتعاين الأجنبي والانتقال التكنولوجي فيما يخص مناهج وطرق الإنتاج وسائر نشاطات المؤسسة الجزائرية مما يتسبب على المدى الطويل وعلى المستوى الكلي في تأهيل اليد العاملة الجزائرية، ومن ثم المؤسسة الجزائرية، وذلك بدفعها إلى اعتماد المعايير الدولية فيما يخص المردودية، الإنتاجية والجودة. (بلالطة، م. 2006: 8)

ولذلك سطررت الحكومة الجزائرية مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية وتتمثل هذه البرامج في:

- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية تحت إشراف وزارة الصناعة.
- البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيادة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDMPE.
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيادة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (عرباني، ع. 2008: 178)

وعليه اعتماد الشراكة الأجنبية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية جاء نتيجة اقتناع داخلي بعدم كفاية برامج التأهيل وإعادة التأهيل التي بدأت الحكومة بتطبيقها، وهذا من أجل بعث ديناميكية جديدة للتنافس والتكيف مع التطورات والمتطلبات الجديدة، إذ أن برامج التأهيل التي اعتمدتها الجزائر قد تطيل من أمد الحصول على نتائج تؤدي بتحسين وضعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأن العملية لا تزال قيد التنفيذ، ولكن يجب أن نشير إلى

أن مختلف الإتفاقيات التي قامت الجزائر بإنجازها في مجال الشراكة تدل على أفاق واعدة ولكنها ما تزال محدودة.

خاتمة:

كخلاصة للقول نمط الشراكة بين القطاع العام والخاص يملك الليونة في التشكل لتجعله يستجيب لجميع المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويبرز ذلك من خلال اهتمام الدول المتقدمة به، فبالنسبة للمملكة المتحدة ساهم القطاع الخاص في تمويل عدة مشاريع عمومية مثل التربية و خدمات الصحة وقطاع السجون، و هذه التجربة حققت إنشاء عدة مرافق ذات جودة عالية من خلال عقود الشراكة كما نتج عنها سلبيات كباقي التجارب، وكتحليل للحالة الفرنسية يمكن القول أن التجربة التي خاضتها الجمهورية الفرنسية في ميدان الشراكة مع القطاع الخاص كانت ناجحة لأبعد الحدود على الرغم من أن الممارسة الفرنسية للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص لا تزال شابة مقارنة ببريطانيا إلا أنها حققت نتائج جيدة، مست تقريبا الكثير من القطاعات، و ذلك يعود إلى فعالية تطبيق القانون المتعلق بهذا النوع من الشراكة والصادر سنة 2004.

ومن خلال عرض التجربة الكندية نستنتج أن الحكومة الاتحادية الكندية وكذا حكومات الأقاليم اهتموا بالشراكة قطاع عام خاص باعتبارها وسيلة للرفع من الاستثمارات العامة (الوقت والتكلفة) من جهة ولتحسين الخدمة العمومية من جهة أخرى.

كما اعتمدت الجزائر الشراكة الأجنبية التي تسببت في احتكاك المؤسسة الوطنية بالمؤسسات الأجنبية ما يعود بفائدة كبيرة بالنسبة للمتعاين الجزائري كوسيلة لتأهيل المؤسسة الجزائرية، كما أن التأهيل الحقيقي من عقد اتفاق الشراكة الأجنبية هو ذلك التأهيل الذي يستمر حتى بعد انقضاء مدة الشراكة الأجنبية التي تربط المؤسسة الجزائرية المحلية والمؤسسة الأجنبية.

وتعتبر مختلف الإتفاقيات التي قامت الجزائر بإنجازها في مجال الشراكة تدل على أفاق واعدة وقد حققت الشراكة العديد من الأهداف المسطرة مسبقا ولكنها ما تزال محدودة.

ولقد استفادت هاته الدول من نمط الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لعدة أسباب أهمها توفر الحافز والرغبة من قبل الحكومات والقبول بخصخصة الخدمات العمومية من قبل المواطنين نظرا لقوة وفعالية الكفاءة التشغيلية للخواص، وقد كان للنتائج الإيجابية التي تحققت نتيجة لهذه الشراكة وتحسن مستوى تقديم الخدمات الأثر الكبير في استمراريتها.

المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1- المجلس الإقتصادي والإجتماعي البيئي، 2014، مشروع القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة

- بين القطاعين العام والخاص، إحالة رقم 04، المملكة المغربية، ص11.
- 2- المدرسة الوطنية للإدارة، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، نوفمبر 2010-جويلية 2011، الدورة الرابعة، تونس، ص75.
- 3- بلاطة مبارك، 13-14 نوفمبر 2006، أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، ص8.
- 4- ثلجون شوميسة، 2006، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة بومرداس، ص27 .
- 5 - جريدة السلام اليوم الجزائرية، 24-02-2015، 01:10، الموقع الإلكتروني: <http://essalamonline.com/ara/permalink/40294.html>
- 6- جريدة البلاد الجزائرية، 24-02-2015، 01:35، الموقع الإلكتروني: <http://www.elbilad.net/article/detail?id=28059>
- 7 - جريدة الحرية الجزائرية، 24-02-2015، 01:41، الموقع الإلكتروني: <http://www.el-hourria.com/index.php/watani/item/19090-.html>
- 8- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص56 .
- 9- عبد الكريم سهام، 2007، دور الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة البليدة، ص15 .
- 10- عرباني عمار، 2008-2009، أثر المحيط الدولي على استراتيجية التسويق في المؤسسة الجزائرية حالة مؤسستي حمود بوعلام وموبليس، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص178 .
- 11- علي لزعر، بوعزيز ناصر، جوان 2009، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الخامس، ص32 .
- 12- لكحل الأمين، 2013-2014، الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر، دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهان "SEOR"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص85.
- مراجع أجنبية:

¹³.Garrette , B et.Dussauge P,(1995) , Les stratégies d'alliance, Paris : Ed d'Organisation, p27.

